

Distr.: General
2 September 2004
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون

البند ٩ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

القضاء على الفقر وقضايا إنمائية

أخرى: تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول

للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)

تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦) والأعمال التحضيرية للسنة الدولية للائتمانات الصغيرة، ٢٠٠٥

تقرير الأمين العام**

موجز

يستجيب الفرع الأول من هذا التقرير إلى قرار الجمعية العامة ٥٨/٢٢٢ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ المتعلق بتنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦) الذي طُلب فيه إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين تقريراً عن تنفيذ ذلك القرار. وبالنظر إلى اقتراب موعد الاحتفال بالسنة الدولية للائتمانات الصغيرة في عام ٢٠٠٥، يركز هذا التقرير على دور الائتمانات الصغيرة وتمويل المشاريع الصغيرة في تنفيذ العقد. ويتناول التقرير الدور الذي يمكن أن تؤديه الائتمانات الصغيرة وتمويل المشاريع الصغيرة في الاستراتيجيات الرامية إلى القضاء على الفقر، والتحديات التي يواجهها تطور هذه العمليات في المستقبل، ودور الحكومات والمجتمع الدولي في تمكين الفقراء من الحصول على الخدمات المالية بسهولة أكبر.

* A/59/150.

** تأجل تقديم هذا التقرير من أجل إدخال أكبر قدر ممكن من الردود الواردة من الدول الأعضاء. وأعدَّ الجزء الثاني من هذا التقرير بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية.

أما الفرع الثاني من التقرير الذي يستجيب لقرار الجمعية العامة ٢٢١/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ الذي طُلب فيه إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين تقريراً عن الأعمال التحضيرية للسنة الدولية للالتزامات الصغيرة، ٢٠٠٥، فهو يتناول الأعمال التحضيرية التي سبق أن استُهلّت، ويركز على المبادرات والأنشطة التي تخطط لها الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة وغير ذلك من أصحاب المصلحة من أجل الاحتفال بالسنة.

ويتضمن الفرع الختامي بعض التوصيات.

المحتويات

الفقرات الصفحة

٤	٣٢-١	 دور الائتمانات الصغيرة وتمويل المشاريع الصغيرة في القضاء على الفقر
٤	٢-١	 ألف - مقدمة
٥	٦-٣	 باء - معلومات أساسية
		 جيم - الائتمانات الصغيرة وتمويل المشاريع الصغيرة وتحقيق الأهداف
٦	٢١-٧	 الإنمائية للألفية
١٠	٣٢-٢٢	 دال - التحديات
١٣	٦٦-٣٣	 ثانيا - التحضيرات للجنة الدولية للائتمانات الصغيرة، ٢٠٠٥
١٣	٣٤-٣٣	 ألف - مقدمة
١٤	٣٥	 باء - الترتيبات المؤسسية
١٤	٤٠-٣٦	 جيم - أنشطة الاتصال والترويج
١٦	٥٠-٤١	 دال - الأنشطة الوطنية
٢١	٦٣-٥١	 هاء - أنشطة منظومة الأمم المتحدة
٢٥	٦٦-٦٤	 واو - أنشطة الشركاء الآخرين
٢٦	٦٨-٦٧	 ثالثا - التوصيات

أولا - دور الائتمانات الصغيرة وتمويل المشاريع الصغيرة في القضاء على الفقر

ألف - مقدمة

١ - بالنظر إلى اقتراب موعد الاحتفال بالسنة الدولية للائتمانات الصغيرة في عام ٢٠٠٥، يستجيب هذا التقرير إلى قرار الجمعية العامة ٢٢٢/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ المتعلق بتنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦) من منظور الائتمانات الصغيرة وتمويل المشاريع الصغيرة. ومن خلال التركيز على دور الائتمانات الصغيرة وتمويل المشاريع الصغيرة في القضاء على الفقر، يسلط هذا التقرير الضوء على الإقرار المتزايد بالدور الهام الذي يمكن أن تؤديه في الاستراتيجيات الرامية إلى القضاء على الفقر، وهي وجهة نظر أكدها قرار الجمعية ٢٢٢/٥٨ الذي أقرت فيه الجمعية بأن الائتمانات الصغيرة وتمويل المشاريع الصغيرة يمكن أن يؤدي دورا حاسما في استئصال الفقر، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين الفئات الضعيفة وتنمية المجتمعات الريفية. ومن المتوقع أيضا أن يصلح هذا الموضوع في تعزيز الوعي بأهمية الائتمانات الصغيرة وتمويل المشاريع الصغيرة بين الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة وغيرها من أصحاب المصلحة، وتمهيد السبيل أمام الاحتفال بالسنة.

٢ - ويوفر هذا التقرير لمحة عامة موجزة عن دور الائتمانات الصغيرة وتمويل المشاريع الصغيرة في الحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. كما يتناول التحديات التي يواجهها قطاع تمويل المشاريع الصغيرة في المستقبل من حيث نموه وتوسعه ونطاق تأثيره، ويناقش السياسات والبرامج اللازمة من أجل تمكين الفقراء من الحصول على الائتمانات الصغيرة والتمويل اللازم للمشاريع الصغيرة بسهولة أكبر، وتعزيز استدامة مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة. ويستند التقرير إلى التقارير السابقة المقدمة إلى الجمعية العامة بهذا الشأن، بما في ذلك الفصل السابع المعنون "تيسير حصول الفقراء على الخدمات المالية" في دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ١٩٩٩^(١)، وتقرير الأمين العام المعنون "دور الائتمانات الصغيرة في القضاء على الفقر" (A/53/223 و Add.1)، والمذكرة الفنية رقم ١٠ المعنونة "المقترحات المطروحة بشأن وضع استراتيجيات لزيادة فرص الحصول على الائتمانات الصغيرة ومساعدة المستفيدين حاليا من تلك الائتمانات على الوصول إلى القطاع المصرفي المحلي المنظم" (A/AC.257/27/Add.10)، والمقدمة إلى اللجنة التحضيرية للمؤتمر

الدولي المعني بتمويل التنمية في دورتها الثالثة المستأنفة، ١٥-١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١.

باء - معلومات أساسية

٣ - يمكن التعريف بعمليات تمويل المشاريع الصغيرة عموماً بوصفها عمليات توفير خدمات مالية صغيرة من قبيل الائتمانات والمدخرات وغيرها من الخدمات المالية الأساسية إلى الفقراء وذوي الدخل المحدود. أما عبارة "مؤسسة تمويل المشاريع الصغيرة" فتشير الآن إلى طائفة واسعة من المنظمات المتخصصة في توفير هذه الخدمات وتضم المنظمات غير الحكومية، والاتحادات الائتمانية، والتعاونيات، والمصارف التجارية الخاصة، والمؤسسات المالية غير المصرفية وأجزاء من المصارف التي تملكها الدولة.

٤ - في حين أن معظم البلدان اعتاد منذ عهد طويل على استخدام النظم المالية غير الرسمية والاجتماعية، فإن عمليات تمويل المشاريع الصغيرة، أي العمليات التجارية الرامية إلى توفير الخدمات المالية للفقراء، تمثل اتجاهًا حديثًا. فالفقراء حرّموا عموماً من فرص الحصول بما فيه الكفاية على الائتمانات لأسباب عديدة، لا سيما منها الافتقار إلى الضمانة الرهنية، واعتبار الفقراء مجازفة ائتمانية سيئة، وتكاليف الصفقات الواحدة المرتفعة عموماً والمتصلة بالقروض الصغيرة. وقد تصدت للتحدي الذي تمثله هذه الحكمة التقليدية التجارب الناجحة التي شهدتها السبعينات في مجال الائتمانات الصغيرة في أمريكا اللاتينية وجنوب آسيا^(٢).

٥ - وركزت مبادرات توفير الائتمانات الصغيرة، وفق التصور الأولي لها، على عمليات إقراض تتراوح عادة بين خمسين وألف دولار من دولارات الولايات المتحدة تؤمن عموماً من خلال الضمان المتبادل بين المجموعات التضامنية. وقد استعملت هذه القروض لأغراض عديدة بما فيها الاستثمارات في المؤسسات الصغيرة أو المشاريع التجارية الصغيرة، والإنتاج والتحسينات في قطاع الزراعة، وعمليات شراء المواشي والأنشطة التجارية. وكانت غالبية العملاء من ربات البيوت والمتقاعدين والمشردين والعمال الذين فقدوا عملهم وصغار المزارعين ومباشري الأعمال الحرة. وفي الأغلبية الساحقة من الحالات، أظهر الفقراء أنهم أهل للثقة وكانت معدلات سداد القروض مرتفعة رغم الافتقار إلى ضمانة رهنية. وقد ساهمت المعدلات المنخفضة في التخلف عن تسديد القروض بأسعار الفائدة المطلوبة في نجاح مبادرات توفير الائتمانات الصغيرة عموماً وفي استدامتها ونموها في وقت لاحق.

٦ - وما انفك عدد العملاء الذين شملتهم مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة يتزايد على الصعيد العالمي. فالتقديرات التي تخضت عنها حملة مؤتمر القمة للائتمانات الصغيرة مثلاً تشير إلى أن حوالي ٥٧٢ ٢ مؤسسة من مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة كانت

خلال عام ٢٠٠٢ تخدم ما يقارب ٦٧ مليون عميل. ومن هذا المجموع، يقدر أن ٤١,٦ مليون عميل هم من بين الأشد فقرا^(٣).

جيم - الائتمانات الصغيرة وتمويل المشاريع الصغيرة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية^(٤)

٧ - ما فتئت تتزايد الأدلة التجريبية التي تدعم وجهة النظر القائلة بأن الائتمانات الصغيرة وتمويل المشاريع الصغيرة يمكنها أن تساهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لا سيما الهدف المتمثل في الحد من الفقر. فعلى مدى العقد الماضي تقريبا، خلصت الدراسات المتزايدة والتكميلية إلى تحليلات دقيقة تدعم الطائفة الكبيرة من الأدلة المروية التي تبين أن الحصول على الخدمات المالية، لا سيما الائتمانات الصغيرة، في إطار ظروف سليمة تمكن الفقراء من زيادة دخلهم، وتوليد الأصول والحد من إمكانية تعرضهم للأزمات. وتفيد الأدلة المتوافرة أيضا أن تمكين عملاء مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة، لا سيما منهم النساء، قد تم وأهم أصبحوا قادرين على تحويل دخلهم المتزايد إلى استثمارات في مجالات التعليم والصحة والتغذية وتحسين إدارة الأسر المعيشية في الحالات الطارئة.

الحد من الفقر

٨ - لقد قيس تأثير توفير الائتمانات الصغيرة وتمويل المشاريع الصغيرة على إمكانية الحد من الفقر وفقا لعدة معايير من قبيل تحسن الدخل والعمالة ونفقات الأسر المعيشية والحد من التعرض للأزمات الاقتصادية والاجتماعية. فمن حيث قلة الدخل مثلا، تظهر الأدلة أن الحصول على الائتمانات منح العديد من الفقراء السبل من أجل زيادة مصادر دخلهم وتنويعها وحمايتها. فقد أفادت كذلك تقارير مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة الواردة من أجزاء عديدة من العالم بزيادة في الإنفاق على الأغذية وفي فرص العمل لدى عملائها.

٩ - ففي زمبابوي مثلا، زادت المشاركة في مؤسسات زامبوكو تراست من استهلاك الأغذية الغنية بالبروتين وسط العملاء من الأسر المعيشية الشديدة الفقر^(٥). وفي الهند، حققت مؤسسة SHARE (الساتل المخصص للصحة والتربية الريفية) تحولا نوعيا في أنماط العمالة لدى عملائها "فن العمل اليومي غير المنتظم المنخفض الأجر إلى مصادر دخل متنوعة، وارتفاع نسبة عمالة أفراد الأسرة، والاعتماد الشديد على الأعمال التجارية الصغيرة"^(٦). ويبدو أن فقراء كثيرين يستفيدون أيضا بطريقة غير مباشرة من آثار برامج تمويل المشاريع الصغيرة الواسعة النطاق. وتوفر دراسة عن ست مؤسسات لتمويل المشاريع الصغيرة في أفريقيا أمثلة في جنوب أفريقيا وأوغندا وكينيا حيث ساعدت الائتمانات الصغيرة الممنوحة

إلى غير الفقراء في الحد من الفقر من خلال استقطاب شديدي الفقر إلى سوق العمل كموظفين لدى عملاء مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة^(٧).

١٠ - كما يمكن أن يوفر الحصول على الخدمات المالية من قبيل القروض والمدخرات والتأمين دعماً حيويًا للفقراء خلال التقلبات الاقتصادية الحادة والكوارث الطبيعية، وفضلاً عن حالات الطوارئ المفاجئة أو فترات البطالة أو الأزمات من قبيل حصول وفاة في الأسرة. كما يمكن أن يحسّن تمويل المشاريع الصغيرة قدرة الأسرة المعيشية على إدارة المخاطر من خلال تعزيز رأس المال الاجتماعي المنبثق جزئياً عن الجهود المبذولة للتدريب ولبناء القدرات^(٨).

١١ - ويبدو عموماً أن العملاء الذين يشاركون باستمرار في برامج تمويل المشاريع الصغيرة يحققون في نهاية المطاف نتائج اقتصادية أفضل مما يحققه غير العملاء. ففي بنغلاديش مثلاً، تمكن العملاء في لجنة بنغلاديش للنهوض بالريف الذين شاركوا في البرنامج لأكثر من أربع سنوات من زيادة نفقات الأسر المعيشية بنسبة ٢٨ في المائة والأصول بنسبة ١١٢ في المائة. وفي غانا، كان لثمانين في المائة من عملاء مؤسسة التحرر من الجوع مصادر ثانوية للدخل، مقارنة بنسبة خمسين في المائة لغير العملاء^(٩).

التعليم والصحة

١٢ - لقد تبين أن الحصول على الائتمانات الصغيرة والتمويل للمشاريع الصغيرة يعزز الإنفاق على التعليم وما يتصل بذلك من تحسينات في الصحة بين العملاء الفقراء، وأنه بالتالي يعزز رأس المال البشري. وقد دل عدد من الدراسات على أن الفقراء يميلون إلى استثمار دخلهم من المؤسسات الصغيرة في تعليم أطفالهم، وأنه من المرجح أكثر أن يلتحق أطفال عملاء مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة بالمدارس ويلتزمونها فترة أطول، وأن تكون معدلات تركها منخفضة. وأفاد المشاركون في برامج الائتمان والادخار في هندوراس أنهم استطاعوا بفضل ارتفاع إيراداتهم وتوافر الموارد إرسال العديد من أطفالهم إلى المدرسة والحد من معدلات الانقطاع عن الدراسة. ولوحظ في أوغندا أن الإيرادات من المؤسسات الصغيرة في أكثر من نصف عدد الأسر المعيشية لعملاء هذه المؤسسات أساسية لتمويل تعليم أطفالهم^(١٠).

١٣ - ويمكن للزيادة في دخل عملاء المؤسسات الصغيرة أن تساعد على دفع تكاليف خدمات الرعاية الصحية اللازمة وأن تساعد على التخفيف من عبء الإنفاق على الحالات الصحية الطارئة، وأن تحمل أيضاً على القيام باستثمارات ترمي إلى تحسين أوضاع السكن ومرافق المياه والصحة. فرابطة النساء العاملات لحسابهن الخاص في الهند توفر مثلاً قروضا من

أجل تحسين الهياكل الأساسية للمجتمعات المحلية من قبيل مياه الصنابير والمراحيض وتمديدات الصرف الصحي والطرق المعبدة. وقد عززت هذه النواتج بعض مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة التي تربط خدماتها المالية بالتربية الصحية من خلال التحصين والمياه الصالحة للشرب والعناية ما قبل الولادة وما بعدها. كما توجد برامج توفر أنواعا من الائتمانات تتصل بالمياه والمرافق الصحية والسكن.

١٤ - ومع أن السببية المباشرة بين خدمات التمويل للمشاريع الصغيرة وتحسين النواتج الصحية لم تتحقق بعد من الناحية التجريبية، فإن الأدلة الميدانية تشير إلى إمكانية وجود هذه العلاقة الإيجابية. فعمليات المؤسسة الائتمانية للنهوض بالتعليم في المناطق الريفية في بوليفيا كانت لديهم ممارسات أفضل في الرضاعة الطبيعية، وكن يستجبن بدرجة أكبر للعلاج بالإمالة فيما يتعلق بالأطفال المصابين بالإسهال وقد حققن معدلات عالية في عملية تحصين الأطفال ضد الخناق والشهق والكزاز. وفي برامج أخرى، سجلت لدى العمليات معدلات استخدام وسائل منع الحمل أعلى من المعدلات المسجلة لدى غير العمليات، وذلك من جراء حضور الاجتماعات التي تعقدتها مجموعات العملاء ونسبة التنقل العالية التي مكنت النساء من السعي إلى الحصول على الخدمات. وفي أوغندا، بلغت نسبة عمليات برنامج تمويل المشاريع الصغيرة لمؤسسة الائتمان ومساعدة المجتمعات المحلية اللائي استعملن إحدى طرق الوقاية من الإيدز ٣٢ في المائة، أي ضعف نسبة غير العمليات^(١١).

تمكين المرأة

١٥ - يمكن لتمويل المشاريع الصغيرة، في ظروف سليمة، أن يعزز تمكين الفقراء و يتيح، بوجه خاص، فرصا محفزة للملايين من الفقيرات لكي تصبح مشاركتهن حيوية في الأنشطة الاقتصادية ولتأدية أدوار جديدة كجانيات للدخل النقدي ومديرات لدخل الأسرة المعيشية. ومع هذه الطريقة الجديدة للحصول على الخدمات المالية، اكتسبت الفقيرات ثقة أكبر وأصبحن أكثر حزما ومهيئة بدرجة أكبر لتخطي التفاوتات الثقافية. كما أن مدخرات النساء من خلال تمويل المشاريع الصغيرة كثيرا ما تبني قوة اقتصادية ضخمة يمكنها أن تغير المواقف والممارسات بحيث تمكن المجتمعات المحلية من الانتقال من الاقتصادات الكفافية إلى الاقتصادات القائمة على السوق.

١٦ - لقد أحدث تمويل المشاريع الصغيرة تحولا في القيم والتوقعات التي تؤثر على دور النساء في المجتمع. فقد كان للائتمانات التي منحت للنساء في بنغلاديش مثلا تأثير أكبر بكثير من تأثيرها على غيرها من النساء بالنسبة لاستهلاك الأسر المعيشية ونوعية حياة الأطفال. فقد كانت النساء في بنغلاديش أكثر ميلا إلى إرسال بناتهن إلى المدرسة. فالنساء الأرمال أو

المنفصلات أو المطلقات، اللواتي يعتبرن الفئة الأكثر ضعفا في المجتمع البنغلاديشي، يتحكمن اليوم حسبما يبدو بقروضهن وحققن أشواطاً كبيرة من حيث قدرتهن على الشروع في نشاط اقتصادي من خلال تمويل المشاريع الصغيرة^(١٢). كما أن الدراسات التي أجرتها مؤسسة التحرر من الجوع في بوليفيا وغانا تشير إلى ازدياد الثقة بالنفس لدى النساء وتحسن في مركزهن الاجتماعي^(١٣). وفي الهند، استطاعت عميلات رابطة النساء العاملات لحسابهن الخاص التكتل للمطالبة بزيادة الرواتب، وبحقوق المرأة في القطاع غير الرسمي وحل مشاكل الأحياء^(١٤).

١٧ - لقد وسّعت النساء التابعات لمجموعات تمويل المشاريع الصغيرة نطاق أنشطتهن خارج حدود الخدمات المالية لتشمل المشاريع المجتمعية وأدوارهن في صنع السلام في أوقات الأزمات. وفي الهند، تدير نساء الشعوب الأصلية التابعات لمجموعات العون الذاتي المشاريع المجتمعية من قبيل التعاقد للقيام بأشغال صغيرة النطاق في مجالي بناء تمديدات الري وحفظ التربة، وقد استثمرت المجموعات النسائية من الشعوب الأصلية مثلاً في قرية أندرا براديش في توليد الكهرباء. وفي شمال شرق الهند، تؤدي مجموعات العون الذاتي في المشاريع التي يمولها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية دوراً هاماً في صنع السلام داخل المجتمعات الغارقة في الصراعات^(١٥).

١٨ - إنفا يمكن اعتبار التمكين ناتجاً تلقائياً من نواتج برامج تمويل المشاريع الصغيرة، لا سيما بالنظر إلى الأطر الاجتماعية الثقافية التي تفتقر فيها النساء، بادئ ذي بدء، إلى أدنى إمكانيات "التمكين". فقد أشار عدد من الباحثين إلى أن الدراسة التي أجروها على برامج الائتمان في بنغلاديش، مثلاً، تبين أن النساء لا يستعملن دوماً القروض الممنوحة لهن، وأن الرجال يتحكمون بشكل كبير أو جزئي بالقروض التي تستحصل عليها النساء للأسرة المعيشية. كما يشير الباحثون إلى ارتفاع حدة التوتر داخل الأسر المعيشية والعنف المتزلي حيثما تحتاج النساء إلى طلب أقساط القروض من أزواجهن^(١٦). كما حصلت حالات في بنغلاديش كان فيها الرجال يستخدمون أكثر من ٦٠ في المائة من القروض الممنوحة للنساء وحيث استعملت القروض لأغراض تختلف عن الأغراض التي طلب لأجلها القروض^(١٧). والعبرة أن مجرد منح القروض من غير توفير فرص للنساء لتحويل علاقات القوة وللتمكن من ممارسة حرياتهن داخل هيكل القوة المهيمن يجعل من تمكين النساء مهمة صعبة الإنجاز.

عندما تكون عمليات تمويل المشاريع الصغيرة والائتمانات الصغيرة أقل فعالية

١٩ - رغم الدراسات والتقارير الكثيرة التي تؤكد المساهمة الإيجابية لعمليات تمويل المشاريع الصغيرة والائتمانات الصغيرة في الحد من الفقر، فإنها لا تشكل الدواء الشافي من الفقر

ولا الوصفة لتحقيق التنمية الاجتماعية. فالواقع أن تمويل المشاريع الصغيرة والائتمانات الصغيرة تكون ناجعة أكثر ما تكون في حالات معينة ومع أنواع معينة من العملاء.

٢٠ - وما ينفك يتضح أن العديد من العملاء الفقراء، لا سيما منهم الأشد فقرا، يتجنبون هذه العمليات والائتمانات في الشكل المعروض عليهم حاليا. فليس من المحتمل لبرامج الائتمانات الصغيرة، التي تشترط عموما تسديدات مستدامة ومنتظمة وكبيرة في غالب الأحيان، أن تستقطب اهتمام الأسر الفقيرة التي تفتقر إلى دخل دائم ومنتظم وكبير أو أن تبدو مستدامة ماليا بالنسبة لتلك الأسر. فعوضا عن الائتمان، يحتاج من هم أشد فقرا إلى برامج حماية اجتماعية يمكن أن تساعد في تلبية احتياجاتهم الأساسية.

٢١ - ويبدو أن تمويل المشاريع الصغيرة يكون فعالا أكثر ما يكون بالنسبة إلى الذين حددوا فرصة اقتصادية من الممكن أن يستغلونها في حال حصولهم على مبلغ نقدي أو ائتمان صغير. لذا فإن أفضل المرشحين للحصول على الائتمانات الصغيرة هم أولئك الذين يعملون في إطار نظم اقتصادية مستقرة أو متنامية، والذين أثبتوا قدرتهم على الاضطلاع بالأنشطة المقترحة من خلال تنظيم الأعمال، والتزامهم بتسديد الديون.

دال - التحديات

٢٢ - يمثل اعتبار تمويل المشاريع الصغيرة أداة إنمائية فكرة تسير عموما التحول النموذجي من منح الصدقة للفقراء إلى تعزيز فرص مستدامة للحصول على الخدمات المالية. وتتمثل التحديات الرئيسية التي تواجهها الائتمانات الصغيرة وعمليات تمويل المشاريع الصغيرة في توفير بيئة مؤاتية لتنمية القطاع في المستقبل؛ وتعزيز القدرة المؤسسية بغية إتاحة الخدمات المالية للفقراء بشكل مستدام، بما في ذلك إتاحتها لأكثر الفقراء فقرا؛ وتعزيز الاستدامة المالية، مع تفادي "الابتعاد عن أساس المهمة"، بحيث لا تفقد مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة أهدافها وأساليبها الأصلية فيما تمر في طور النمو والنضوج.

الوصول إلى أشد الفقراء فقرا

٢٣ - ما زال عدد الطلبات على الائتمانات الصغيرة وتمويل المشاريع الصغيرة التي لم تلب بعد كبيرا، وما زال ما يقدر بحوالي ٤٠٠ إلى ٥٠٠ مليون فقير ومن ذوي الدخل المحدود في العالم لا يحصلون على التمويل. وسوف يشكل الوصول إلى الفقراء تحديا كبيرا. فقد تبين للجنة بنغلاديش للنهوض بالريف مثلا في بنغلاديش أن العديد من عملائها في مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة يعيشون حول خط الفقر. كما تدل التجربة على أن مؤسسات تمويل

المشاريع الصغيرة تميل إلى تفضيل العملاء الذين يملكون بالفعل بعض الخبرة في مجال الأعمال التجارية.

٢٤ - يُفترض عموماً أن تصميم منتجات التمويل الصغير، الذي يستلزم قروضا صغيرة وسعر فائدة مرتفعا وأمدًا قصيرا للقروض وتسديد الديون أسبوعيا مع الاعتماد على الضمانات المتبادلة، يحمل في طياته تحاملا يقوم على "الانتقاء الذاتي" إزاء الفقراء. غير أن بعض الدراسات تشير حتى إلى المجموعات المختارة ذاتيا التي تؤيد رصد النظراء بأنها لم تكن شاملة لأفقر الناس^(١٨). وعلاوة على ذلك، يجد بعض العملاء صعوبة في تقبل القروض القصيرة الأمد، لا سيما إذا كانوا يشتغلون في مجال الزراعة حيث يكون الدخل موسميا.

٢٥ - وثمة أناس يعانون من العوز الشديد وقد تكون استفادتهم أفضل في حال تلقيهم مساعدة مستهدفة، أو قروضا مقترنة بالمساعدة أو بمهارات التدريب على بناء قدرات. فعلى سبيل المثال، يستهدف برنامج إدار الدخل لتنمية الفئات الضعيفة التابع للجنة بنغلاديش المعنية بالنهوض بالريف، نساء بنغلاديش الريفيات المعوزات اللواتي لا تتاح لهن فرص كسب الدخل أو تكون فرصهن قليلة. وتقتصر المساعدة الوثوية بالحبوب الغذائية التي تلبي احتياجاتهن الاستهلاكية الأساسية، بالتدريب على المهارات والخدمات الادخارية والائتمانية لبناء قدراتهن التنموية. وتبعاً لذلك، تكون المشاركات قادرات في نهاية دورة الحبوب الغذائية المجانية على المشاركة في أنشطة مدرة للدخل ويصبحن عميلات لبرامج التمويل الصغير العادية، بدل إثقال كاهلهن من البداية بديون لا قبل لهن بتسديدها.

٢٦ - لذلك يتوقف اتساع نطاق التوعية على محتوى برنامج التمويل الصغير ومرونته وشروطه وأحكامه. وقد تستفيد الطبقات الأشد فقرا على نحو أفضل في حال إتاحة طائفة واسعة النطاق من الخدمات المالية التي تراعي احتياجات الفقراء الخاصة. ومن المهم أيضا تصميم أنشطة أساسية لبناء سوق لعملاء التمويل الصغير. ويمكن لهذه الأنشطة أن تتراوح من بناء الهياكل الأساسية وفتح أسواق جديدة لما ينتجه الفقراء إلى تقديم الخدمات لإقامة المشاريع التجارية. وإن هذه الأنشطة هي التي تؤدي في الغالب إلى تهيئة ظروف وفرص للتمويل الصغير وليس العكس.

الاستغلال التجاري والاستدامة

٢٧ - يوجد وراء الاستغلال التجاري المتعاضم للتمويل الصغير تطوران رئيسيان على الأقل. ففي المقام الأول، انخفضت مصادر التمويل مما كان يعرف في العادة بمؤسسات غير ربحية للتمويل الصغير، ونتيجة لذلك، تحول عدد متزايد من منظمات التمويل الصغير التي كانت في البداية منظمات غير حكومية إلى منظمات ربحية بكل معنى الكلمة كي تتمكن من

الحصول على رأسمال مؤسسي وتكفل استدامتها. فعلى سبيل المثال، نجح مركز الزراعة والتنمية الريفية في الفلبين^(١٩) ومؤسسة بانكوسول في بوليفيا^(٢٠)، في التحول من منظمتين غير حكوميتين إلى مؤسستين مالتين ربحيتين، مع الاستمرار في الوقت نفسه في التركيز على سد احتياجات الفقراء.

٢٨ - ثانياً، أدركت المؤسسات المالية التقليدية إمكانيات تحقيق أرباح مع وضع المخاطر في الحسبان بفضل أنشطة التمويل الصغير وشرعت في التعامل في سوق التمويل الصغير. كما أن المصارف التجارية، التي جذبها نجاح الائتمانات الصغيرة - حيث تتجاوز أسعار السداد الأسعار المتعلقة بالقروض التقليدية للمستهلكين - وسوقها الكبيرة غير المستغلة، أنشأت فروعاً للتمويل الصغير للاستفادة من هذا النشاط السوقي. وقد أدى هذا الاستغلال التجاري المتعاظم للتمويل الصغير وتوسع نطاقه إلى إنشاء ما يقدر بـ ٣٠٠٠ مؤسسة للتمويل الصغير على النطاق العالمي. ويتيح ازدياد عدد العملاء بسبب ارتفاع عدد السكان وزيادة حالات الفقر سوقاً محتملة كبيرة لهذه المؤسسات.

٢٩ - غير أن ازدياد الاستغلال التجاري للتمويل الصغير وتنامي دور المؤسسات المالية العالمية في هذه العملية، يثير بعض المخاوف من أن مؤسسات التمويل الصغير قد تضع معايير من شأنها الإضرار بالتنوع الإقليمي والعرقي واحتياجات الحالات الخاصة وخصائص المقترضين الفقراء. لذلك، من الضروري أن توازن مؤسسات التمويل الصغير بعناية مهمتها الاجتماعية وما تحتاج إليه من استمرارية مالية وجني للأرباح^(٢١).

دور الحكومات والمجتمع الدولي

٣٠ - قامت الحكومات والجهات المانحة والمؤسسات المتعددة الأطراف تقليدياً بدور حافز رئيسي في مبادرات التمويل الصغير، حيث أتاحت التمويل لبدء التشغيل والتدريب والمساعدة التقنية. وقدمت الحكومات أيضاً الحوافز والدعم للمصارف التجارية لتشجيعها على إحداث قروض صغيرة، وسيواصل العديد منها أداء هذا الدور الهام. وما زال هناك عائق رئيسي، ولا سيما في أقل البلدان نمواً، يتمثل في الافتقار إلى قدرات محلية لتنفيذ البرامج، وهو مجال يمكن للحكومات والمجتمع الدولي أداء دور محوري فيه بتحديد وإحداث ودعم مؤسسات تمويل صغير لديها القدرة على تنفيذ برامج ناجحة لهذا النوع من التمويل.

٣١ - وقد اقترح أن تحدث الحكومات نمطاً مؤسسياً بديلاً يسمح للمنظمات غير الحكومية، والاتحادات الائتمانية، وغيرها من الجهات الوسيطة القائمة على مستوى المجتمعات المحلية، التي تكون لها إدارة مالية سليمة، بالحصول على رخصة لتقديم خدمات

الإيداع لعامة الجمهور والحصول على أموال من خلال مؤسسات عليا، دون أن تتعرض سلامة القطاع المالي للخطر. غير أن الافتقار العام في العديد من البلدان إلى تطوير التمويل الصغير لا يبرر حتى الآن الترخيص بإنشاء صنف مستقل من المؤسسات المالية لخدمة الفقراء.

٣٢ - وعوضا عن ذلك، يمكن للحكومات والمجتمع الدولي أداء دور هام هو تعزيز مستوى أفضل في مجالي الحكم والمساءلة. وبهذا الشأن، قد يُسترشد على نحو مفيد بالمبادئ التوجيهية لتوافق الآراء بشأن التمويل الصغير المتعلقة بتنظيم التمويل الصغير والإشراف عليه، التي اعتمدها الفريق الاستشاري لمساعدة الفقراء^(٢٢). فعلى سبيل المثال، يمكن للجهات التنظيمية أن تعمل مع مؤسسات التمويل الصغير على إحداث مراكز تبادل المعلومات الائتمانية لتقاسم المعلومات بشأن المقترضين الذين لا يسددون ديونهم، من أجل الحد من قدرتهم على الانتقال من مؤسسة للتمويل الصغير إلى مؤسسة أخرى، وبشأن متطلبات تقديم التقارير المتعلقة بالتكاليف والأداء المالي والأثر. وإضافة إلى القلق إزاء الاستدامة المالية، يهتم المانحون وصناعة التمويل الصغير أيضا بتطبيق عدد متزايد من أدوات تقييم الأثر التي تتاح بسهولة.

ثانيا - التحضيرات للسنة الدولية للائتمانات الصغيرة، ٢٠٠٥

ألف - مقدمة

٣٣ - أعلنت الجمعية العامة، في قرارها ١٩٧/٥٣، المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، عام ٢٠٠٥ سنة دولية للائتمانات الصغيرة ودعت الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة والقطاع الخاص وغير ذلك من الجهات الفاعلة، على تعزيز التعريف بدور الائتمانات الصغيرة في القضاء على الفقر، ومساهمتها في التنمية الاجتماعية وآثارها في حياة الفقراء. وأحاطت الجمعية العامة علما، في القرار ٢٢١/٥٨، المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، ببرنامج العمل للسنة الدولية (انظر A/58/179) ودعت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية إلى الاضطلاع معا بتنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالتحضير للاحتفال بالسنة الدولية. ودعت أيضا الدول الأعضاء إلى النظر في إنشاء لجان أو مراكز تنسيق وطنية توكل إليها مسؤولية تعزيز الأنشطة المتصلة بالسنة.

٣٤ - ويقدم هذا التقرير معلومات عن التحضيرات على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية للاحتفال بالسنة، مع وضع الردود الواردة من الدول الأعضاء ردا على المذكرة الشفوية المؤرخة ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ من الأمين العام بعين الاعتبار^(٢٣).

كما يتضمن ردودا واردة من المؤسسات ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة^(٢٤) والمنظمات غير الحكومية^(٢٥).

باء - الترتيبات المؤسسية

٣٥ - استجابة لقرار الجمعية العامة ٢٢١/٥٨، اتخذ عدد من الخطوات الهامة لكفالة دعم مختلف المبادرات المتخذة على جميع المستويات دعما كافيا. وأنشأت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، بوصفهما مسؤولين عن التنسيق المشترك للسنة، لجنة تنسيق يشترك في رئاستها وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية والمدير الإداري للصندوق. وستركز أنشطة هذه اللجنة، التي ستلقى خدمات أمانة صغيرة يستضيفها الصندوق، على أربعة مجالات رئيسية هي: المبادرات التواصلية لتوعية عامة الجمهور؛ والأحداث الخاصة؛ ومساهمات الشركاء؛ والنتائج الموضوعية للسنة. وعلاوة على ذلك، سيقدم فريق صغير من الجهات الراعية - يتألف من رؤساء دول وشخصيات عامة وخبراء مرموقين من الحكومات، والمنظمات غير الحكومية، ومؤسسات التمويل الصغير والقطاع الخاص - دعما للجنة التنسيق بصفتهم مستشارين أو مبعوثين أو ناطقين باسمها.

جيم - أنشطة الاتصال والترويج

٣٦ - أصدرت لجنة التنسيق ورقة مفاهيمية تبين الأهداف الرئيسية للسنة وتقدم مبادئ توجيهية وتوصيات بشأن الطريقة التي يمكن بواسطتها للدول الأعضاء، والمؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وغيرها من الشركاء التقدم بأفكار بصدد أنشطة الاحتفال بالسنة. والورقة متاحة بعدة لغات وقد وزعت على نطاق واسع^(٢٦).

٣٧ - ويمكن تحميل رمز رسمي، وُضع بالتعاون مع إدارة شؤون الإعلام التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، من الموقع الرسمي على الإنترنت لاستخدامه من قبل لجان التنسيق الوطنية ومنظمات الأمم المتحدة فيما يتصل بالسنة. ويقدم الموقع الرسمي على الإنترنت - الذي أحدث بالتعاون مع شركاء آخرين، بما في ذلك القطاع الخاص - معلومات مسهبة عن السنة وأهدافها وأنشطتها، والجدول الزمني للمبادرات الوطنية والإقليمية والدولية. ويحتوي الموقع على مجموعة من الأدوات التفاعلية التي ترحب برود الفعل والمناقشات الإلكترونية، وتدمج معلومات تتراوح بين الوقائع القابلة للاقتباس ومقتطفات أكثر شمولا للتعليم عن بُعد. وسيجري إنتاج أدوات ترويج إضافية، من بينها مجموعة مواد إعلامية، ونشرة، ومعرض تجميعي متنقل، وبنك صور فوتوغرافية عن السنة مستمدة من صور على الإنترنت، وذلك للمساعدة على ربط الاتصال بين لجنة التنسيق،

واللجان الوطنية، ومنظمات الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة. وستوزع كمية محدودة من هذه المواد على اللجان الوطنية ومنظمات الأمم المتحدة.

٣٨ - ومن بين المبادرات الترويجية الأخرى المقرر اتخاذها: (أ) منح جوائز وطنية لأصحاب المشاريع الصغرى التي أحدثها طلاب جامعيون بالتعاون مع مختلف مؤسسات التمويل الصغير، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية ومنظمات الأمم المتحدة تقديراً لأصحاب المشاريع الصغرى الذين يعتبرون مثالا على تحقيق التمكين الاجتماعي والاقتصادي من خلال التمويل الصغير؛ و (ب) إنتاج إعلان لخدمة المصلحة العامة، بالتعاون مع القطاع الخاص، تظهر فيه شخصيات بارزة وعملاء التمويل الصغير ولُيِّث على الشبكات الدولية من أجل تعزيز التمويل الصغير والمشاريع الصغرى؛ و (ج) اتفاق عدة شركات لإنتاج المسلسلات الدرامية على تضمين موضوع أصحاب المشاريع الصغرى في حبكة تلك المسلسلات؛ و (د) منشور جديد يصدر مرتين شهريا على الإنترنت ويقدم معلومات عن السنة الدولية للالتزامات الصغيرة يسعى إلى توعية الجمهور وتقاسم الممارسات الجيدة والخبرات بشأن إقامة قطاعات مالية جامعة؛ و (هـ) دعوة توجه إلى طلاب الدراسات العليا في مجالات الأعمال، والشؤون الدولية، والصحافة وغيرها من التخصصات ذات الصلة ليكونوا "سفراء طلبة" في إطار الاحتفال بالسنة؛ وتعزيز الشبكات الطلابية المنشأة لتحقيق قدر أمثل من التواصل مع الجيل القادم من مهنيي التمويل الصغير.

٣٩ - ويجري العمل حاليا على تحديد العقبات الرئيسية التي تواجه التمويل الصغير والفرص التي يتيحها والتوصية باتخاذ الخطوات الحاسمة التي يتعين على البلدان اتخاذها من أجل إقامة قطاعات مالية مستدامة وجامعة وإحداث استراتيجيات تجعل من التمويل الصغير جزءا لا يتجزأ من النظام المالي لبلد ما. وسيكون هذا "الدليل الأزرق" نتاجا لمشاورات علمية تواصلية يجريها أصحاب مصلحة متعددون، بالشراكة مع مكتب تمويل التنمية التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وسيدرس فريق صغير من الخبراء الطرق الكفيلة بتحسين جمع البيانات الأساسية المتعلقة بالتمويل الصغير والإبلاغ عنها بشكل متواصل. وسيشارك في هذه المبادرة صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والمؤسسة المالية الدولية، وإدارة التنمية الدولية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومصرف سيتي غروب. وستنشر أهم نتائج هذا المجهود البحثي في مجلة اقتصادية أو مالية دولية.

٤٠ - وسيكون الافتتاح الرسمي للسنة بمقر الأمم المتحدة في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، وسيتضمن البرنامج مناقشات على شكل موائد مستديرة وندوة صحفية وعرض شريط وثائقي عن المشاريع الصغيرة. وستركز الموائد المستديرة على تذليل العقبات التي تعيق

نمو قطاع التمويل الصغير واستدامته، وعلى وضع استراتيجيات فعالة لتطوير قطاعات مالية جامعة تخدم مصالح الفقراء ويمكن أن تسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وسيضم المشاركون شخصيات بارزة، وممثلين رفيعي المستوى عن الحكومات، ومنظمات الأمم المتحدة، وأوساط التمويل الصغير، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية. وسيفتح الفائزون بالجوائز الوطنية لأصحاب المشاريع الصغرى وعملاء التمويل الصغير السنة الدولية بدق "أجراس الافتتاح" في الأسواق المالية بمختلف أنحاء العالم.

دال - الأنشطة الوطنية

٤١ - عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٢١/٥٨ ووفقاً للمبادئ التوجيهية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المتعلقة بالاحتفال بالسنوات الدولية التي اعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي^(٢٧)، شجع الأمين العام الدول الأعضاء على إنشاء لجان أو مراكز تنسيق وطنية لأداء دور ريادي في التحضير للأنشطة الوطنية المتصلة بالسنة وتنفيذها. وقد أنشأت عدة بلدان، مثل جنوب أفريقيا ولكسمبرغ ومدغشقر ومنغوليا لجان تنسيق وطنية أو أمانات مؤقتة تضم أصحاب مصلحة متعددين.

٤٢ - ويقوم عدد من البلدان حالياً بالتخطيط لأنشطة الدعوة للترويج لأهداف السنة وزيادة وعي الجمهور ومعرفته بصدد الائتمانات الصغيرة والتمويل الصغير. وتعتزم بلغاريا والنمسا تنظيم حملة إعلامية عن فوائد التمويل الصغير والتحديات التي يواجهها والفرص التي يتيحها للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. وفي كرواتيا، من المقرر اتخاذ مبادرات عمومية لزيادة الوعي بالطريقة التي يمكن للتمويل الصغير من خلالها تحقيق التنمية المجتمعية على جميع المستويات ويعزز بناء القدرات، لا سيما في المناطق المنخفضة الدخل. وفي ألمانيا، ستركز الأنشطة على الصلات المترابطة بين التمويل الصغير والتنمية الاقتصادية. وتخطط الوزارة الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية، بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني، لعدد من الأنشطة من بينها أحداث مشتركة رفيعة المستوى تشارك فيها وكالات منفذة ذات صلة، والوزارات الاتحادية، ومؤسسات مصرفية؛ واجتماع حول موضوع "إقامة شراكات جديدة للابتكار في مجال التمويل الصغير". بمشاركة منظمة دولية؛ ومعرض حول التمويل الصغير. ولزيادة الوعي، تعتزم مدغشقر إشراك جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة وتنظيم حدث وطني بعنوان "التغلب على الفقر بفضل التمويل الصغير". وفي موريتانيا، تستهدف المبادرة الترويجية المناطق الريفية وشبه الحضرية وكذلك العمال، لا سيما النساء اللواتي طردن من عملهن في المناطق الصناعية الاقتصادية في قطاع النسيج. وتشمل الأنشطة المقررة برامج إذاعية وتلفزيونية بشأن مواضيع محددة تتعلق بإدارة الشركات الصغرى وتطويرها، ومناقشات

جماعية ووضع دليل لأصحاب المشاريع الصغرى، وتنظيم جائزة للائتمانات الصغيرة بالإضافة إلى معرض لأفضل عمل أداه المستفيدون من الائتمانات الصغيرة/المشاريع الصغرى، وعقد محفل وطني بشأن التحديات التي يواجهها تطوير الائتمانات الصغيرة.

٤٣ - وتعتزم منغوليا تنظيم حفلي الافتتاح والاحتتام الرسميين للسنة الدولية وستقوم بحملة ترويجية من خلال فروع مؤسسات التمويل الصغير، والبرامج التلفزيونية، والمقالات في الصحف، والإعلانات، والأخبار الشهرية، فضلا عن تقاسم الخبرات. وفي هولندا، سيكون محفل هولندا للتمويل الصغير بمثابة مركز التنسيق الوطني، بحيث سيؤدي دورا رياديا في الأعمال التحضيرية والتنفيذية للسنة. وستركز الأنشطة على جذب مشاركين جدد إلى قطاع التمويل الصغير، ونقل الدراية والخبرة وتعزيز الشراكات بين المؤسسات سواء داخل هولندا أو بشراكات مع مؤسسات في البلدان النامية. وتعتزم نيجيريا عقد مؤتمر وطني للتمويل الصغير في عام ٢٠٠٥ للاحتفال بالسنة، وستشرع في حملات محلية لالتماس الدعم من الحكومة المحلية والقطاع الخاص لصالح قطاع التمويل الصغير. وثمة خطط لإنشاء محفل استشاري للتمويل الصغير مشترك بين المصرف المركزي وجماعة المانحين سيقوم بتنسيق الدعم المقدم من جماعة المانحين لمشاريع التمويل الصغير في البلد وتركيزه. وفي باكستان، سيستفاد في عدد من اللقاءات المقررة من السياسة التمويلية المتعلقة بالتمويل الصغير والأرياف لعام ٢٠٠٠. وتشمل تلك اللقاءات مؤتمرات للقيمة واجتماعات وحلقات دراسية بشأن التمويل الصغير طوال السنة، وكذلك رسالة من الرئيس يبرز فيها أهمية التمويل الصغير بوصفه أداة رئيسية في الحد من الفقر.

٤٤ - وتتوخى جنوب أفريقيا تنظيم معارض ومنافسات ومؤتمرات في جميع أنحاء البلد. ومن المقرر عقد حلقة دراسية في بريتوريا بمشاركة إدارات التنمية الاقتصادية والسياحة من تسع محافظات، وفي هذه الحلقة سيتم تناول التحديات التي تواجهها مؤسسات التمويل الصغير وتقاسم قصص النجاح وأفضل الممارسات. وتعتزم توغو نشر معلومات حول الدور الهام للتمويل الصغير في القضاء على الفقر من خلال وسائل الإعلام الجماهيرية وتنوي تنظيم مجموعة من الحلقات الدراسية والاجتماعات المتعلقة بالتمويل الصغير ومؤسساته. وتعتزم فتزويلا إصدار منشور خاص عن الائتمانات الصغيرة، وزيادة عدد الائتمانات الصغيرة المتاحة للفئات الضعيفة، بما فيها مجتمعات السكان الأصليين المحلية، وتنظيم مبادرات للتوعية من أجل الترويج للسنة. وقد رصد مصرف الدولة الصناعي لفتزويلا حوالي ٦٥ مليون دولار لتمويل الشركات الصغرى في عام ٢٠٠٥.

٤٥ - وأفادت الدول الأعضاء أيضا بأنها اتخذت مبادرات لتعزيز القطاعات المالية المستدامة التي تخدم مصلحة الفقراء. وتعزز أنغولا القيام بعدد من الأنشطة، من بينها تقييم مبادرات التمويل الصغير، وبناء القدرات لتوحيد الإجراءات ذات الصلة، وعقد اجتماع وطني حول الائتمانات الصغيرة. وستواصل النمسا تعزيز مؤسسات التمويل الصغير في البلدان النامية من خلال توسيع نطاق التواصل، وتحسين الخدمات والكفاءة، وكذلك دعم شبكات التمويل الصغير المحلية والإقليمية والدولية. وتعد غرينادا برنامج عمل للسنة الدولية وتبذل جهود لإدماج جميع المؤسسات المالية الحكومية للائتمانات الصغيرة ضمن هيئة جامعة مركزية واحدة. وتنوي منغوليا عقد اجتماع وطني ثان حول التمويل الصغير في عام ٢٠٠٥ ويجري إعداد خطط لوضع جوائز لأصحاب المشاريع الصغرى، وإنشاء قاعدة بيانات لخدمات الائتمانات الصغيرة، وتنفيذ برامج تدريبية للمشاريع الصغرى وطلاب الجامعات والكليات.

٤٦ - وفي جنوب أفريقيا، ستركز الأنشطة المقررة على بناء القدرات والتدريب من خلال تنظيم حلقات عمل للشبان والنساء والطلاب. وشرعت توغو في صياغة استراتيجية وطنية للتمويل الصغير للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨، تهدف إلى إنشاء نظام للتمويل الصغير مستدام وقادر على البقاء، ومندمج في القطاع المالي، ووضع أطر مؤسسية وتنظيمية وقانونية، وتوسيع نطاق الخدمات والمنتجات. وفي تركيا، يهدف مشروع قانون مقترح بشأن مؤسسات التمويل الصغير إلى وضع إطار قانوني وتبسيط مهام مختلف أصحاب المصلحة في هذا المجال وكذلك تنظيم المبادئ المتعلقة بتشغيل مؤسسات التمويل الصغير فيما يتصل بتوفير المساعدة المالية لأصحاب المشاريع الصغرى. وسيعقد مؤتمر بمشاركة مؤسسات التمويل الصغير والمنظمات الوطنية والدولية ذات الصلة بعد أن يصبح مشروع القانون نافذا. ويجري تنفيذ عدد من المشاريع التي تستهدف أشد الفئات فقرا وكذلك النساء، وتشمل "مشروع مصرف غرامين للائتمانات الصغيرة في تركيا".

٤٧ - وتعزز النرويج والسويد القيام بأنشطة في إطار الاحتفال بالسنة من خلال عضويتهم في الفريق الاستشاري لمساعدة أكثر الناس فقرا، وتتمثل تلك الأنشطة في عملية لاستعراض النظراء تركز على فعالية المعونة وتنسيقها، وصياغة مبادئ توجيهية مستكملة للجهات المانحة فيما يتعلق بالخدمات المالية المقدمة للفقراء، وإجراء دراسات حالات إفرادية مالية. وتعزز الشبكة الإنمائية النرويجية، وهي اتحاد للمنظمات غير الحكومية النرويجية، اتخاذ مبادرات ملموسة للترويج للسنة. وقامت الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي مؤخرا بإصدار مبادئها التوجيهية الجديدة بشأن التمويل الصغير وتنوي نشرها على نطاق واسع خلال عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ لكفالة جودة الدعم المقدم من السويد للتمويل الصغير ومواصلة توسيع نطاق ذلك الدعم. وتنتظر الوكالة في إتاحة أموال لشبكة التمويل الصغير

السويدية، وهي اتحاد للمنظمات غير الحكومية السويدية العاملة في مجال التمويل الصغير، لدعم الأنشطة الرامية إلى توعية الجمهور ومعرفته بالتمويل الصغير.

٤٨ - وأبرزت عدة بلدان أيضا الأنشطة المضطلع بها في الماضي وفي الوقت الراهن في مجال الائتمانات الصغيرة والتمويل الصغير. فأشارت أنغولا إلى أن برنامجها الوطني للائتمانات الصغيرة يهدف إلى الإسهام في الحد من الفقر من خلال توعية الجماعات المستهدفة وإحاطتها علما بالفرص التي تتيحها الائتمانات الصغيرة، ولا سيما العمل لحسابها الخاص، وإلى وضع جرد بالمبادرات المتعلقة بتنظيم المشاريع. وتحمل وزارة الأسرة والنهوض بالمرأة، إلى جانب شركاء آخرين، المسؤولية عن تنفيذ البرنامج الذي يمول الأنشطة التجارية والزراعية وأنشطة الصيد الصغيرة الحجم التي تستفيد منها النساء في معظم الأحيان. وأنشئ محفل مخصص يعنى بأفضل الممارسات والخبرات. وفي كرواتيا، يستهدف عدد من برامج التمويل الصغير التي تُنفذ حاليا الأشخاص ذوي الدخل المنخفض وغيرهم من الفئات الضعيفة، ويقدم قروضا لاستثمارات رؤوس الأموال المتداولة والاستثمارات الصغرى على حد سواء. وفي زامبيا، اتخذت الحكومة تدابير لتعزيز الإطار التنظيمي الذي تعمل مؤسسات التمويل الصغير به وتهيئ بيئة تمكينية لقطاع التمويل الصغير بحيث يكون مستداما وأفضل تنظيما. وهناك عدد من الأنشطة المقررة، يركز العديد منها على تطوير قطاع التمويل الصغير والقطاع المصري الريفي. وهناك أيضا مبادرات أخرى تشمل إدماج التمويل الصغير في جميع برامج التنمية والحد من الفقر، وتحقيق إصلاحات قانونية تهدف إلى تيسير نمو القطاع وإجراء حملة ترويجية تشمل أسبوعا مخصصا للتمويل الصغير ومؤتمر قمة وطني للتمويل الصغير.

٤٩ - وتشترك وكالة التنمية ووزارة الخارجية الفرنسيتان في مشاريع للتمويل الصغير وتسهمان في عدد من مؤسسات التمويل الصغير في أفريقيا منذ مطلع الثمانينات. وتمثل السياسة والإجراءات الفرنسية في بناء قدرات مؤسسات التمويل الصغير، وإقامة الشراكات، وزيادة التعاون بين مؤسسات التمويل الصغير والمصارف، وتعزيز البيئة المؤسسية والمهنية لقطاع التمويل الصغير. وتعزز وزارة الخارجية، بالإضافة إلى مواصلة أعمالها الحالية، الإسهام في مواصلة تعزيز قطاع التمويل الصغير، لا سيما في البلدان الخارجة من أزمات. وفي كازاخستان، يهدف برنامج التمويل الصغير المخصص للأشخاص المنخفضي الدخل، الذي اعتمد في عام ١٩٩٨، إلى الحد من الفقر والبطالة وتعزيز الأعمال الحرة. واعتمدت في عام ٢٠٠٣ عدة قوانين متعلقة بمؤسسات الائتمانات الصغيرة لزيادة فرص حصول المقاولين على موارد مالية.

٥٠ - وفي لكسمبرغ، ستركز اللجنة الوطنية على تنسيق التمويل الصغير على الصعيد الأوروبي، وتوعية القطاع المصرفي وتمويل القطاع الزراعي. وسيوضع جرد للكفاءات والمواضيع ذات الأولوية لعرضه خلال حلقة عمل ستعقد في عام ٢٠٠٥، وستحدد فيها المواضيع الرئيسية للجهات الفاعلة الأوروبية في مجال التمويل الصغير. ويعتزم عقد حلقة عمل في لكسمبرغ في عام ٢٠٠٥ بشأن تمويل القطاع الزراعي. واعتمدت حكومة مالي في عام ١٩٩٨ استراتيجية وخطة عمل وطنيتين لتطوير التمويل الصغير بوصفه أداة ذات أولوية في مكافحة الفقر. وصيغت خطة العمل على أساس توقف الدولة عن أداء دور المشغل الفني لمؤسسات التمويل الصغير والقيام في الوقت نفسه بتعزيز قدراتها المؤسسية وإيجاد مصادر لإعادة تمويلها وتأمين تلك المصادر. وحددت الخطة فئات اجتماعية ضعيفة ومناطق جغرافية مهمة ووضعت هدفا يتمثل في الوصول بعدد عملاء التمويل الصغير إلى ٥٦٠ ٠٠٠ بحلول نهاية عام ٢٠٠٢. وخلال الفترة التي تشملها خطة العمل، استفاد عدد كبير من سكان مالي من مؤسسات التمويل الصغير، إذ ارتفع عدد نقاط الخدمات التابعة لتلك المؤسسات بنسبة ٣٩ في المائة ووصلت إلى حوالي ٨٠٠ ٠٠٠ مقترض مباشر أو غير مباشر. وتمول موناكو، التي عينت مركز تنسيق وطني للسنة، برنامجا بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يركز على زيادة استفادة البلديات في عدد من البلدان الأفريقية من التكنولوجيا والمعلومات الجديدة في مجال الائتمانات الصغيرة، والحد من الفقر في صفوف الفئات الضعيفة بالمدن، ولا سيما النساء، من خلال تعزيز الإدارة الذاتية للائتمانات. ووضعت باكستان سياسة للتمويل والتمويل الصغير في الأرياف في عام ٢٠٠٠ من أجل وضع نظم مالية لخدمة مصالح الفقراء ومعالجة مسألة تعذر الحصول على الخدمات المالية على نطاق واسع. وقد أدى ذلك إلى تيسير إنشاء مصرف خوسالي، الذي قدم ما يزيد على ١٣٠ ٠٠٠ قرض وهدفه هو أن يبلغ عدد عملائه المليون بحلول عام ٢٠٠٦. ووُضعت ترتيبات من حيث الأطر القانونية والتنظيمية لتكفل إدماج التمويل الصغير في الأنشطة الرئيسية، بما في ذلك التشجيع على إشراك القطاع الخاص. ولدى حكومة نيجيريا الاتحادية عدد من المبادرات المقررة التي تم الشروع فعلا في تنفيذها، وهي تركز على تقديم خدمات التمويل الصغير إلى الفقراء، والفئات المنخفضة الدخل وأصحاب المشاريع الصغرى. وبهذا الشأن، وضع مصرف نيجيريا المركزي في عام ٢٠٠٣ مبادئ توجيهية للسياسة العامة والتنظيم في مجال التمويل الصغير. وسينشئ المصرف، لمساعدته على صياغة السياسة العامة للتمويل الصغير، وتنفيذ الأنشطة ورصدها في القطاع، لجنة استشارية وطنية معنية بسياسات التمويل الصغير في عام ٢٠٠٤. وعلاوة على ذلك، سينشئ المصرف وحدة دعم التمويل الصغير لرصد وتقييم التطور المحرز في قطاع التمويل الصغير وبنكا للمعلومات بشأن أنشطة التمويل الصغير، وذلك لوضع

معايير للأداء في مجال التمويل الصغير، ولتيسير تنفيذ السياسات، والتعاون وربط الصلة بالمصارف التقليدية.

هاء - أنشطة منظومة الأمم المتحدة

الأمانة العامة للأمم المتحدة

٥١ - إضافة إلى أنشطة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بوصفها منسقا مشتركا للسنة، أبرزت الإدارة عدة أحداث من المقرر تنظيمها في عام ٢٠٠٥، وهي: اجتماع لأفرقة الخبراء ومائدة مستديرة للشباب بشأن "الائتمانات الصغيرة/التمويل الصغير والحد من الفقر" في حزيران/يونيه، بالتعاون مع شبكة تشغيل الشباب، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وغيرهما من الشركاء؛ واجتماع لإبراز دور التعاونيات في تعزيز الائتمانات الصغيرة للحد من الفقر، وذلك احتفالا باليوم الدولي للتعاونيات في ٢ تموز/يوليه؛ واجتماع لإبراز مساهمة الائتمانات الصغيرة في القضاء على الفقر، وذلك احتفالا باليوم الدولي للقضاء على الفقر في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر.

٥٢ - وفي إطار متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، ينظم مكتب تمويل التنمية التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية عدة مشاورات يشارك فيها أصحاب مصلحة متعددون حول موضوع "بناء قطاع مالي جامع لتحقيق التنمية"، مما سيساهم في وضع "الدليل الأزرق" الذي سبق ذكره.

٥٣ - ويؤكد مكتب الأمم المتحدة للمستشار الخاص لشؤون أفريقيا أنه لا يعتبر التمويل الصغير مجرد أداة للقضاء على الفقر، بل ينظر إليه أيضا في السياق الأعم للمشاكل الاجتماعية الأخرى. لذلك، ينبغي أن يتضمن التمويل الصغير مكونات تثقيفية تمكن من تغيير العادات الصحية مع التركيز على فيروس نقص المناعة البشرية، لا سيما في أفريقيا، ويجب أن يكون الهدف منه إيجاد فرص عمالة للشباب والتمكين الاقتصادي وكذلك منع الصراعات.

اللجان الإقليمية

٥٤ - تعتزم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إجراء استعراض وتحليل للائتمانات الصغيرة ومؤسساتها في أفريقيا. وسيبرز التحليل الممارسات الجيدة وسيبين الفرص المتاحة لهذه المؤسسات والعراقيل التي تواجهها في سعيها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتتوخى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضا إعلان يوم للائتمانات الصغيرة والتمويل الصغير في عام

٢٠٠٥، ربما بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي، يمكن خلاله تقديم الدراسة الآنفه الذكر ونشرها على نطاق واسع.

٥٥ - وتعتزم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ إدماج موضوع الائتمانات الصغيرة في دراسة بعنوان "تنفيذ اتفاق آراء مونتيري في منطقة آسيا والمحيط الهادئ: تحقيق التماسك والاتساق" تقدم إلى دورة اللجنة الحادية والستين التي ستعقد في عام ٢٠٠٥. وتستكشف اللجنة أيضا إمكانية عقد اجتماع خلال اجتماع إحدى اللجان المواضيعية الحكومية الدولية في عام ٢٠٠٥، بمشاركة المجتمع المدني. وأصدرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا عددا من المنشورات بشأن دور الائتمانات الصغيرة في التخفيف من حدة الفقر واستهداف النساء الفقيرات في المناطق الحضرية والريفية ببلدان عربية مختارة. وتنفذ اللجنة أيضا خططاً للائتمانات الصغيرة من أجل بناء قدرات المجتمعات المحلية وتعتزم مواصلة هذه المشاريع.

المؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة

٥٦ - ستركز منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة على أهمية التمويل الصغير في دعم التنمية الزراعية والريفية، وستقدم، من خلال شبكة الرابطات الائتمانية الإقليمية الزراعية والريفية، الدعم لحلقات العمل الإقليمية بشأن الممارسات الجيدة للتمويل الريفي. وستولى الأهمية لنشر المركز الريفي لتعليم التمويل، وهو مركز موارد جديد على الإنترنت، يجري تطويره من قبل منظمة الأغذية والزراعة بمشاركة عدد من الشركاء الدوليين والهدف منه المساهمة في إيجاد خدمات مالية مستدامة في المناطق الريفية. واقترحت منظمة الأغذية والزراعة أيضا تعزيز الممارسات المصرفية الجيدة في المناطق الريفية وتحسين الآليات المتاحة لصغار المزارعين من خلال إعداد مجموعة من الملاحظات التوجيهية بشأن التمويل والمزارعين. وعلاوة على ذلك، سيركز تركيزا رئيسيا على تحليل وتوثيق اتجاه ناشئ فيما يتعلق بالصلاات بين القطاع المالي الرسمي والمؤسسات الريفية ومؤسسات التمويل الصغير. وفي عام ٢٠٠٥، سيعتمد اليوم العالمي للأغذية موضوع "الائتمانات في الأرياف وسيلة لتحقيق الأمن الغذائي".

٥٧ - وسينظم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية حدثا قبل الافتتاح بروما في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، وحدثا آخر لمدة يوم واحد في سوق الأوراق المالية بميلانو في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، بالشراكة مع وكالة التقييم الإيطالية، ميكروفينانزا. والهدف من هذين الحدثين هو توعية الحكومات، والجهات المانحة ومهنيي التمويل الصغير بشأن الدور المتعاظم للمصارف التجارية في التمويل الصغير، من خلال المساعدة على نشر

العبر المستخلصة من الخبرة الميدانية. ويعتزم الصندوق أيضا دعم مواءمة متطلبات إعداد التقارير، وذلك بالشراكة مع نظام تبادل المعلومات المتعلقة بالتمويل الصغير لزيادة مستخدمي نظام إعداد التقارير هذا من شركائه في مجال التمويل بالأرياف. وسيطلع الصندوق الجهات المانحة والمهنيين على نتائج برنامج أبحاثه بشأن التمويل الصغير للزراعة، الذي وُضع بالاشتراك مع الفريق الاستشاري لمساعدة أكثر الناس فقرا. وعلاوة على ذلك، يعتزم الصندوق دعم مبادرة الفاو لتحسين بناء القدرات في مجال تمويل الأرياف، ونشر أفضل الممارسات المتعلقة بالجهات المانحة عن طريق وضع مجموعة من الأدوات التنفيذية بشأن المسائل الرئيسية ذات الصلة بالتمويل الصغير. وأخيرا، يعتزم الصندوق تنفيذ برنامج للاتصالات سيشمل العلاقات مع وسائل الإعلام والدعوة ومبادرات أخرى.

٥٨ - ونظم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، المعقودة في حزيران/يونيه ٢٠٠٤، محفلا دوليا بشأن التجارة الإلكترونية والتمويل الإلكتروني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحليل التقنيات والطرائق الناشئة في مجال التمويل الإلكتروني، ومعالجة الأطر المناسبة لإيجاد حلول حاسوبية جديدة للمعلومات الائتمانية وإدارة المخاطر، وذلك من أجل كفالة استخدام عدد أكبر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتمويل التجارة والتمويل الإلكتروني. ويتوخى الأونكتاد أيضا الشروع في شراكة مع القطاعين العام والخاص في هذا الميدان بمشاركة مقدمي الخدمات المالية، والمشاريع، والسلطات العمومية، والمنظمات الإنمائية الإقليمية والدولية.

٥٩ - وسيبرز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي السنة الدولية للالتزامات الصغيرة في موقعه على الإنترنت وسينشر معلومات حولها عبر القنوات المناسبة. وسيجري تشجيع موظفي المكاتب القطرية على التعاون مع اللجان الوطنية المعنية بالسنة الدولية؛ وسيشجع موظفو البرنامج الإنمائي المعنيون على تقاسم الخبرات بشأن الطرق الناجعة لبناء قطاعات مالية جامعة، وتقديم مساهمات وعصارات التجارب للشبكات المعرفية، وأفرقة المناقشة، والمخاض وأفرقة التفكير. كما أن البرنامج الإنمائي وافق على أن يجري الفريق الاستشاري لمساعدة أكثر الناس فقرا استعراضا متأنيا لحافظة التمويل الصغير الخاصة بالبرنامج الإنمائي؛ وسينفذ الفريق الاستشاري، بدعم من صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية والبرنامج الإنمائي، دراسة استقصائية شاملة للبلدان بشأن حالة مبادرات التمويل الصغير.

٦٠ - ويعتزم صندوق الأمم المتحدة للسكان تنفيذ مشروع بالتعاون مع شركاء آخرين بشأن "إسهام التمويل الصغير في التمكين للمرأة وفي حالتها الصحية". أما الهدف الأعم من ذلك فهو تزويد مؤسسات التمويل الصغير بالأدوات والمنتجات اللازمة لخدمة العملاء

الفقراء، لا سيما النساء، وتمكينهم من الجمع بين التمويل الصغير والثقافة الصحية وبقاء الطفل ومنع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٦١ - ونفذ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية عدة مشاريع وبرامج لتعزيز التمويل الصغير في مجالي العمالة الذاتية والأنشطة المدرة للدخل ولتحسين نوعية المساكن المخصصة للفئات المنخفضة الدخل في مدن مختارة بشرق أفريقيا. ومن أجل توعية جميع أصحاب المصلحة بأهمية استخدام التمويل الصغير كأداة لتوليد العمالة الذاتية وغيرها من الأنشطة المدرة للدخل وكذلك لتحسين نوعية المساكن، ستعقد في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ حلقة عمل تركز على شرق أفريقيا. وتعكف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية حالياً على مبادرة بعنوان "تقديم الخدمات المالية للمشاريع التجارية الصغيرة" لتقديم المساعدة التقنية دعماً لحصول المشاريع الصغيرة والقطاعات الخاصة على الائتمان، ولتهيئة خلق ظروف مواتية من قبل المؤسسات المحلية. وفي إطار هذه المبادرة، أعد مشروع متعلق بتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال وضع آليات الضمان المتبادل للائتمانات في بلدان مختارة. وثمة برنامج آخر حول "الهجرة والتنمية" لتعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وغيرها من أشكال التعاون في مجال الأعمال الحرة التي تستهدف الهجرة والتنمية الريفية ونقل التكنولوجيا، فضلاً عن وضع استراتيجية مالية لمساعدة المستثمرين الجدد على الاستفادة من مختلف البدائل المالية من قبيل الائتمانات الصغيرة وقروض الرهن العقاري.

٦٢ - وسيقوم البنك الدولي بعدد من الأنشطة مسترشداً بمبدأ جوهرى هو وضع نظم مالية تخدم مصالح الفقراء. وسيواصل عمله التحليلي والسياساتي، بزيادة قاعدته المعرفية وتقديم توصيات في مجال السياسات العامة للبلدان المستفيدة. وستبذل جهود مواصلة وضع أساليب ومؤشرات لقياس مدى تمكن الفقراء من استخدام النظم المالية، وذلك حتى تُكفل مراعاة أوضاع الفئات المنخفضة الدخل والمشاريع التجارية الصغيرة واحتياجاتها للخدمات المالية في استراتيجية المساعدة القطرية وبرامج دعم الحد من الفقر. وسيمول البنك مشاريع في العديد من البلدان المستفيدة بهدف تحقيق زيادة مستدامة لعدد المستفيدين من الخدمات المالية. وفي عام ٢٠٠٥، من المتوقع أن يمول البنك المشاريع المخصصة لزيادة المشاركة الواسعة النطاق في النظام المالي في الهند، وإندونيسيا، ونيكاراغوا، والمكسيك، ووسط أفريقيا، ومدغشقر، وجمهورية تنزانيا المتحدة، في جملة بلدان أخرى. وعلاوة على ذلك، من المقرر القيام بعدد من الأنشطة لنشر المعارف المكتسبة من هذه المشاريع، فيما يتصل بالسياسات التي توسع نطاق استخدام النظم المالية. وسيرعى البنك الدولي برنامجاً للتعليم عن بعد يشارك فيه صانعو السياسات وأعضاء المجتمع المدني، إضافة إلى مجموعة من الأحداث التثقيفية تركز على مسائل

مثل تنفيذ سياسات محددة وتحسين الفرص للحصول على الائتمانات، والادخار وخدمات التأمين والدفع، بما في ذلك دفع الحوالات، في البلدان المستفيدة من خدمات البنك.

٦٣ - وتنظر منظمة العمل الدولية إلى التمويل من زاوية اجتماعية، فتولي نفس القدر من الأهمية لسير عمل النظم المالية وأدائها من جهة، ولآثارها على العمال، وأصحاب الأعمال الحرة والفقراء من جهة ثانية. وفي حين تدعو المنظمة إلى إنشاء نظام مالي جامع، فإنها تركز على الطاقة الاستيعابية المحدودة للعديد من الأسر المعيشية الفقيرة من حيث الائتمان ومخاطر الاستدانة؛ واللجوء إلى عبودية الدين في العديد من مناطق العالم؛ والأثر الاجتماعي المترتب على تحرير القطاع المالي؛ والتحيز الجنساني فيما يتعلق بالنفاذ إلى السوق المالية. وتعزز المنظمة تساوي الفرص من حيث النفاذ إلى الأسواق والأصول، وتفضل المؤسسات التعاونية ومؤسسات العون الذاتي.

واو - أنشطة الشركاء الآخرين

٦٤ - يساهم عدد كبير من الشركاء مساهمة فعالة في الأنشطة التحضيرية للاحتفال بالسنة. فعلى سبيل المثال، تعتزم لجنة العمل الدولي وشبكة لجنة العمل الدولي، وهي مؤسسة للتمويل الصغير، القيام بالأنشطة التالية بالتعاون مع شبكة التمويل الصغير التابعة لها: التوعية بأفضل الممارسات في مجال التمويل الصغير. بمختلف البلدان؛ والترويج لأهداف السنة في موقعها على الإنترنت؛ وتشجيع مشاركة شبكات التمويل الصغير في مختلف المناطق؛ وإحداث جائزة مشتركة بين لجنة العمل الدولي ومصرف سيتي بانك لصاحب أفضل مشروع صغير في أمريكا اللاتينية؛ والاتفاق على مواعيد لإلقاء محاضرات في اجتماعات ومحافل أخرى للمؤسسات المصرفية التجارية حول فرص التمويل الصغير؛ وشروع لجنة العمل الدولي في جمع مصنوعات للعملاء من المؤسسات الصغرى على موقع شركة إيزيبا، وهي مُورد رئيسي للمصنوعات اليدوية في جميع أنحاء العالم.

٦٥ - ويشكل التمويل الصغير جزءاً هاماً من برنامج العديد من المؤسسات المنتسبة لمنظمة أوكسفام الدولية لتركيزه على العدالة والحد من الفقر، وابتكار منتجات للحد من قلة المناعة، والتحليل الجنساني، والشراكات. ويركز فرع أوكسفام في بريطانيا العظمى أنشطته على إحداث أنشطة للتمويل الصغير في فترات ما بعد الصراع، وتحليل دور المرأة والرجل في الشؤون المالية للأسرة، وتقديم المساعدة التقنية والدعم للمشاريع التعاونية وصغار المنتجين، ونشر مختلف الكتب عن موضوع التمويل الصغير. وتستهدف المنظمة الهولندية للتعاون الإنمائي الدولي (فرع أوكسفام في هولندا) مؤسسات التمويل الصغير الناشئة وتدعم الفئات الضعيفة، بما فيها الأشخاص الذين يعيشون في مناطق نائية.

٦٦ - كما بُذلت جهود للحصول على دعم مختلف الشركاء، بما في ذلك مؤسسة الأمم المتحدة والأعضاء في القطاع الخاص، أي مصرف سيتي غروب والمجموعة الهولندية الدولية، الذين سيوفرون التمويل أيضا للسنة الدولية.

ثالثا - التوصيات

٦٧ - يتيح توسيع نطاق الخدمات في مجالي الائتمانات الصغيرة والتمويل الصغير وتطورها فرصا هامة لاستفادة عدد أكبر من الفقراء من الخدمات المالية. وبالنظر إلى احتمال مساهمة تلك الخدمات مساهمة هامة في الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما الهدف المتمثل في خفض نسبة أشد الناس فقرا بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥، قد ترغب الجمعية العامة في النظر في التوصيات التالية:

(أ) تشجيع الحكومات على تنفيذ سياسات من شأنها أن تيسر زيادة عدد المؤسسات الائتمانية ومؤسسات التمويل الصغير من أجل الاستجابة للطلب الكبير غير الملبي للفقراء على الخدمات المالية، بما في ذلك تحديد آليات لتعزيز الاستفادة المستدامة من الخدمات المالية وتطوير تلك الآليات؛ وتذليل العقبات المؤسسية والتنظيمية؛ وتقديم حوافز لمؤسسات التمويل الصغير تستوفي المعايير المعمول بها لتقديم هذا النوع من الخدمات المالية للفقراء؛

(ب) كذلك تشجيع الحكومات على وضع وتعزيز توجيهات ومعايير تنظيمية لكفالة الإدارة السديدة والمساءلة فيما يتعلق بمؤسسات التمويل الصغير، على أن تراعى، عند الاقتضاء، المبادئ التوجيهية من قبيل المبادئ التوجيهية المتعلقة بتنظيم التمويل الصغير والإشراف عليه، التي اعتمدها الفريق الاستشاري لمساعدة أكثر الناس فقرا، وتعزيز نشر قواعد البيانات للممارسات الناجحة على نطاق أوسع في صفوف مؤسسات الائتمانات الصغيرة والتمويل الصغير؛

(ج) وكذلك تشجيع الحكومات على زيادة التوعية وزيادة توافر المعلومات للمستهلكين، كي يتمكن العملاء من اتخاذ قرارات وخيارات مدروسة للخدمات أو المنتجات.

٦٨ - ورغم إحراز تقدم كبير منذ أن اتخذت الجمعية العامة القرار ٢٢١/٥٨، ما زال من الضروري القيام بأعمال تحضيرية أكثر تركيزا، لا سيما من حيث الجهود والمبادرات المضطلع بها على الصعيد الوطني. وبهذا الشأن، قد ترغب الجمعية العامة في النظر في التوصيات التالية:

(أ) دعوة الدول الأعضاء مجدداً إلى إنشاء لجان أو مراكز تنسيق وطنية لتعزيز وتنسيق الأنشطة والمبادرات المضطلع بها على الصعيد الوطني، ودعوة الجهات ذات الصلة من مؤسسات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية وغيرها من أصحاب المصلحة إلى ربط أنشطتها ومبادراتها في مجالي الائتمانات الصغيرة والتمويل الصغير بالسنة الدولية وإلى النظر في إقامة شراكات جديدة؛

(ب) تخصيص جلستين عامتين من جلسات الجمعية العامة في دورتيها الستين والحادية والستين تباعاً للنظر في نتائج السنة ومتابعتها، بغية توسيع نطاق المناقشة المتعلقة بهذه المسألة الهامة فيما بين الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة وغيرها من أصحاب المصلحة وتعميق تلك المناقشة؛

(ج) تعزيز الاحتفال بهذه السنة لا على أنها حدث معزول، بل كجزء من عملية متواصلة للدعوة والشراكة من أجل زيادة إمكانيات حصول الفقراء على الائتمانات الصغيرة والتمويل الصغير وإتاحتها لهم.

الحواشي

(١) من منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.99.II.C.1.

(٢) أحسن مثال على ذلك هو مصرف غرامين في بنغلاديش.

(٣) انظر Sam Daley-Harris, The State of the Microcredit Summit Campaign Report 2003 (Washington, D.C.), introduction.

(٤) This section draws upon E. Littlefield, J. Morduch and S. Hashemi, "Is microfinance an effective strategy to reach the Millennium Development Goals?", Consultative Group to Assist the Poor (CGAP) Focus Note, No. 24 (Washington, D.C., 2003); and Jonathan Morduch and Barbara Haley, Analysis of the Effects of Microfinance on Poverty Reduction, New York University Wagner Working Paper, No. 1014 (Hull, Quebec, Canadian International Development Agency, 2002).

(٥) Littlefield, Morduch and Hashemi, op. cit.

(٦) المرجع نفسه.

(٧) Paul Mosley and June Rock, "Microfinance, labour markets and poverty in Africa: a study of six institutions", Journal of International Development, vol. 16 (2004), pp. 467-500.

(٨) المرجع نفسه.

(٩) Littlefield, Morduch and Hashemi, op. cit.

(١٠) المرجع نفسه.

(١١) المرجع نفسه.

- (١٢) D. Hulme and P. Mosley, "Finance for the poor or poorest? financial innovation, poverty and vulnerability", in *Who Needs Credit? Poverty and Finance in Bangladesh*, Geoffrey D. Wood and Iffath A. Sharif, eds. (Dhaka, The University Press, Ltd., 1996), pp. 120-121.
- (١٣) Barbara McNelly and Mona McCord, "Credit with Education Impact Review No. 1: Women's Empowerment" (Freedom from Hunger, 2001), available from <http://www.ffhtechical.org/publications/pdfs/cweimpactrevu1oct01.pdf> (accessed 29 September 2004).
- (١٤) انظر <http://www.sewa.org/campaigns/index.htm>.
- (١٥) Hulme and Mosley, loc. cit.
- (١٦) A. Goetz and R. Sen Gupta, "Who takes the credit? gender, power and control over loan use in rural credit programmes in Bangladesh", *World Development*, vol. 24, No. 1 (1996), pp. 45-63; and A. Rahman, "Micro-credit initiatives for equitable and sustainable development: who pays?" *World Development*, vol. 27, No. 1 (January 1999), pp. 67-82.
- (١٧) Rahman, loc. cit.
- (١٨) S. Johnson and B. Rogaly, *Microfinance and Poverty Reduction* (Oxford, United Kingdom, Oxfam, 1997).
- (١٩) David Gibbons and Jennifer W. Meehan, "The Microcredit Summit challenge: working towards institutional financial self-sufficiency while maintaining a commitment to serving the poorest families", available from www.microcreditsummit.org/papers/papers.htm (accessed 29 September 2004).
- (٢٠) James Cerven and S. M. Ghazanfar, "Third World microfinance: challenges of growth and possibilities for adaptation", *The Journal of Social, Political, and Economic Studies* (winter, 1999), vol. 24, No. 4.
- (٢١) المرجع نفسه.
- (٢٢) Robert Peck Christen, Timothy R. Lyman and Richard Rosenberg, *Microfinance Consensus Guidelines: Guiding Principles on Regulation and Supervision of Microfinance* (Washington, D.C., CGAP/World Bank, 2003).
- (٢٣) ألمانيا، وأنغولا، وباكستان، وبلغاريا، وتركيا، وتوغو، وجنوب أفريقيا، وزامبيا، والسويد، وغرينادا، وفرنسا، وفيتوولا، وكازاخستان، وكرواتيا، ولكسمبرغ، ومالي، ومدغشقر، ومنغوليا، وموريشيوس، وموناكو، والنرويج، والنمسا، ونيجيريا، وهولندا.
- (٢٤) اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، منظمة العمل الدولية، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، صندوق الأمم المتحدة للسكان، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، موئل الأمم المتحدة، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، البنك الدولي، المنظمات غير الحكوميتين: لجنة العمل الدولي وأوكسفام.
- (٢٥) يمكن الاطلاع على الورقة المفاهيمية في العنوان التالي: <http://www.uncdf.org>.
- (٢٦) على النحو الوارد في مرفق قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٧/١٩٨٠ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٨٠.